

زمن النطق بين الطبيعة الفيزيائية والوظيفة الفونولوجية

ابراهيم بوداود

المركز الجامعي غليزان.

تقديم

إن طبيعة التصور البنوي لدراسة اللغة لم تتأث كما يعتقد الكثيرون، تكريسا لإلغاء هيمنة الوصف المبهم الذي طغى على مناهج البحث اللغوي ومنه البحث الصوتي الذي ساد ردحا من الزمن، فبواكير التحول في المنهج والطرح الأولى، التي تولدت مع التأملات الأولى لحلقة المستشرق "دي ساسي Silvester de sacy" في بدايات القرن الثامن عشر، لم تكن إلا نتاجا حتميا لجملة الملاحظات التي أفرزها البحث المقارن في علم الصوت وعلم وظيفة الصوت حيث أصبح من المتعسر على التنظير الاستبطاني الإمساك بها.

ولعل هذا المقتضى قد أوعز للفونولوجيا الارتحان إلى آليات البحث السنكروني، وذلك بالنظر للطبيعة المادية للصوت اللغوي التي تنهض على أحكام الأداء وهيئات التمثل الآني للكلام. ومن هنا، يتقدم معلم الزمن بوصفه، عاملا فارقا وبعدا محددًا لخصائص منظومة التلفظ، حيث يسهم الزمن في إكساب الصوت قيمة تمييزية على غرار السمات التي تمدده بها الكميات الواصفة الأخرى في نحو الشدة والاهتزاز ودرجة الصوت.

ومن صلب الوظيفة التي يؤديها الزمن في إكساب الصوت اللغوي قيمته اللسانية، وكذا الوظيفة الدلالية التي يجليها عبر مفاصل البنى المقطعية ضمن خطية وتعاقب الكلام، تتأتى أهمية تكشف طبيعة الخاصية الفيزيائية لزمن النطق، وكذا الوظيفة الفونولوجية التي يؤديها ضمن الأنساق الملفوظة.

الزمن في ضوء المقولات اللغوية والفلسفية.

الزمن ظاهرة كونية نفسية فلسفية مقيسة، وعرفه اللغويون بقولهم: «الزاي، والميم، والنون أصل واحد يدل على وقت من الوقت من ذلك الزمان وهو الحين، قليله وكثيره»¹ ومع اختلاف أسماء الزمن، بقيت دلالاته محصورة في الوقت والتوقيت.

وإذا انطلقنا من حقيقة أن الزمن هو مقدار وقتي محدد لكم ما. حيث أن الوقت يدل «في علم الفلك على نقط معنية من الزمان، وكذلك على أجزاء من الزمان ثابتة عادة»²؛ أي أنه مجموع الوحدات الزمنية التي يتم فيها حدوث أية ظاهرة، بما فيها الأداء التلفظي. فالزمن بهذا المعنى، هو «الوقت الفلسفي الذي يبني على الماضي، والحاضر والمستقبل، ويعتبر قياسا لكمية التجربة في الرياضة، أو الطبيعة، أو الفلسفة، ويُعبر عنه بالتقويم، والإخبار عن الساعة»³، أي المدة الممثلة لكمية التجربة الطبيعية المحسدة في الصوت المراد قياسه فيزيائيا، فهو إذن، المقدار الوقي المنحصر بين بداية المقطع الصوتي ونهايته.

ولا تختلف المجالات المعرفية الأخرى في حصرها لمؤديات مقولة الزمن، بوصفه تمثل مجموعة من العناصر والوحدات المجردة المتتابعة المشكلة لمعلم افتراضي، فمن «معاني الزمان في الفلسفة الحديثة أنه وسط لا نهائي غير محدود، شبيه بالمكان تجري فيه جميع الحوادث، فيكون لكل منها تاريخ، ويكون هو نفسه مدركا بالعقل»⁴ والمقصود هنا بالشيء المدرك عقلا، أو مجرد المستنبط.

ويذهب أرسطو في مقارنته لمفهوم الزمن إلى أن تمثل في «كل مكان وعند كل شيء، وأيضا فإن كل تعبير قد يكون أسرع، وقد يكون أبطأ، وليس يكون الزمان هكذا، وذلك أن السريع والبطيء، إنما يحددان بالزمان»⁵ وما السرعة والبطء إلا تقديرات ووصف لحركية مادية معينة بدلالة الزمن والمكان.

وفي الاتجاه نفسه، يُعرف الزمان على أنه «علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه»⁶، واللامتناهي هو البعد الذي ليس له حد في معلمه، وهي إشارة على لا محدودية عامل الزمن. ويشير إلى هذا ابن سينا في قوله: «ولما صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، وليس له ذات حاصلة، ومع أنه مادي موجود في المادة يتوسط الحركة، فإن لم تكن حركة ولا تغير لم يكن الزمان»⁷ وهو تأكيد على أن أي تحديد فيزيائي لماهية الزمن يلزم حتما ربطها بحركية مادية.

ومما لا شك فيه، أن علوم الفلسفة، فتحت أبوابا واسعة لاستجلاء مفاهيم الزمن بمناهج عدة؛ استقرائية واستنباطية. يتساءل القديس أغسطين عن ماهيته فيقول: «ما هو الزمن؟ عند ما لا يُطرح عليّ أحد هذا السؤال، فيني أعرف، وعندما يطرح عليّ فيني أنذاك لا أعرف شيئا»⁸ وما قيام هذه الجدلية عند أغسطين إلا دليلا على أن الفكر الإنساني لا يقف على حقائق الأشياء المجردة إلا من خلال مبدأ المخالفة الذي يؤديه العقل ذاته.

الزمن والتلفظ

ينتهي أكثر اللغويين إلى أن زمن التلفظ «ثلاثة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل»⁹ وهو تأكيد على حضور الزمن الحاضر، وتفعله في تصريف الفعل، ويقصد به الزمن الذي يضارع الفعل في آن وقوعه، والواضح أن التضارب في الرأي، كامن في التحديد المطلق لمعنى الزمن من جهة، وفي التحديد الوظيفي له من جهة أخرى.

وها هنا يقول ابن يعيش: «وقد أنكر بعض المتكلمين فعل الحال، وقال إن كان قد وجد فيكون ماضيا، وإلا فهو مستقبل، وليس ثمة ثالث، والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال»¹⁰ والقول يوحي إلى ما نشأ بين المتكلمين والنحاة على اختلاف في هذا، فمنهم من وافق الفلاسفة في مذهبهم على نحو الزجاجي، في قوله: «الفعل على الحقيقة ضربان، ماض ومستقبل، فالمستقبل لم يقع بعد، ولا أتى عليه زمان، ولا خرج من العدم إلى الوجود، والفعل الماضي ما تقضى وأوتى عليه زمانان ولا أقل من ذلك، زمان وجد فيه، وزمان أخبر فيه عنه، أما فعل الحال فهو المتكون في حال خطاب المتكلم لم يخرج إلى حيز الماضي والانقطاع، ولا هو في حيز المنتظر الذي لم يأت وقته»¹¹، والمراد بمصطلح الحال عند الزجاجي هو الزمن الحاضر، فالمتكلم في القول يقف على تناقض واقع بين نفي مبدئي لحصول الزمن الحاضر، واعتبار ضمنى لوجوده وضمه إلى زمن المستقبل.

ولكن كان الزمن قد أوغل في هذا التشعب التصوري بمعاقته موضوع اللغة بوصفها فعلا مجردا محسوسا، فإنه أتاح مكنة التجلي المحسد وذلك عند ملازمته الجانب المادي للغة، بوصفها هيئة منطوقة التي تجليها مجموعة من الهزات

والخلخلات في الوسط الحاضن لها «فقد أثبت علماء الصوت بتجارب لا يتطرق إليها الشك، أن كل صوت مسموع يستلزم وجود جسم يهتز»¹²، وهي حقيقة علمية لا تستثني أي مصدر طبيعي بما فيها الإنسان.

ومن مبدأ أن الصوت هو أحد الظواهر التي تحدث نتيجة «لاهتزاز ينتقل في وسط خاص على صورة موجات تصل إلى الأذن»¹³، ليشكل كل جزء من هذه الهزات وحدة صوتية، أو مقدارا معيناً لها، يمكن إخضاعه إلى تعبير وتقدير وقياس زمني محدد. فإن الظاهرة الصوتية الإنسانية لا تقف عند مجرد هزات تصدرها أعضاء مسؤولة وتستقبلها أعضاء أخرى، وإنما هي ظاهرة دلالية إعجازية لما تحمله في كنهها «لأننا لا نستقبل الصوت من أجل استقباله فقط، ذلك حاصل من وظيفة الأذن، وإنما نستقبله من أجل تفهمه، وتحويل الموجات الصوتية الفيزيائية إلى مواقف وقرارات»¹⁴، وأن تلك الذبذبات هي تشكيل لحمولة من المفاهيم والمعاني المعبرة التي تمثلها شفرات، وتعقيد من الرموز، أحيل إلى العقل البشري مهمة تفكيكها وتشفيرها.

القيمة التمييزية للزمن في الصوت اللغوي

لقد مثل التعريف الذي يقدمه ابن جني للغة، من حيث إنها «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»¹⁵، عتبة تقاطع عند حدودها أغلب التعاريف التي عنيت بموضوع اللغة، حيث يتبدى فيها الصوت هو الممثل للوحدة الأساسية raison المكونة للسلسلة الكلامية، الحاملة للدلالات المختلفة التي تؤدي بصاحبها إلى الإدلاء والإبلاغ. والبدال عند الألسنيين هو تمثل «ذو طبيعة سمعية ولا يجري إلا في الزمن»¹⁶ وهذا بفعل تمركز كل لفظ من السلسلة الكلامية في محورين، إما محور المتزامنات simultanés، أو محور المتعاقبات successivités¹⁷، وكل تقدم أو تأخير للفظ عن الآخر من شأنه أن يرمي إلى دلالة دون أخرى.

وبما أن «اللغة هي في الواقع أداة زمنية لا تعدو أن تكون مجموعة من الأصوات المقطعية تشمل حركاتها وسكناتها تتابعا زمنيا له دلالة معينة»¹⁸، لا يمكن -بأي حال- أن تكتمل الصورة الذهنية (concepts) الحاملة لدلالة اللفظ لدى المستقبل إلا إذا أخذت الموقع التراتبي الملائم، ضمن الكل المسموع، وهو كل يحدده المتكلم، بحسب نظامية التعاقب للسكنات أو التمهصلات articulation كما يسمي أندري مارتينه Andree Martinet فيشكل بهذا الزمن معيارا في البناء اللغوي، حيث «تخضع الإشارة اللغوية، لعامل التتابع الزمني»¹⁹، الذي يؤديه الحدث الكلامي.

وبنظرة أدق، تخضع وظيفة الزمن في المجال اللغوي والصوتي إلى معيارين مختلفين، أولهما وظيفة خطية للسلسلة الكلامية التي اهتم بها اللسانيون بدرجة أكبر، وثانيهما وظيفة حسابية وقياسية للصوت الإنساني، من حيث هو كم ومقدار متغير لحركة فيزيائية معلومة الزمن والكمية، والكم هنا «وليس كما منفصلا، لامتناع الجوهر الفرد. فهو إذن مقدار لهيئة غير قارة وهي الحركة»²⁰، ومن ثمة، فهو تعبير حسابي مباشر ومطلق لا يقبل الريب لتلك الكميات والهزات الصوتية الصادرة عن الإنسان.

لم يتعد القدامى في تناولهم لمسألة الزمن ضمن البنية اللغوية باعتمادهم التقدير أو مقارنة القرائن المتماثلة ببعضها. وذلك للكشف عن الوظيفة التي تؤديها الفوارق الزمنية Duration في تبيان السمة التمييزية للصوت

اللغوي، فكان أن سنّوا بذلك أحكاماً صوتية كالوقف، والابتداء والسكت، والقطع، وكلها محمّلة بالدلالة الزمنية «وقسموا المد إلى واجب وحائز، وإلى منفصل ومتصل، واصطفوا في تحديده وسيلة العد بالأصابع»²¹، مما ساعد معظمهم في الاستخراج والكشف عن الظواهر الصوتية الدقيقة، بخاصة تلك الفروق الكمية الحاصلة في الصوائت، على نحو الحركات البينية التي أشار إليها ابن جني في قوله: «ذلك أن بين كل حركتين حركة، فالتى بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة، نحو فتحة عين عالم»²²، وعلى هذا المنوال كانت كل التخريجات مبنية على سليقة السمع.

لقد أثبت درس حركية المادة *cinématique* في الفيزياء، أن التغير الزمني لتنقل جسم من نقطة بداية (س0، إلى نقطة نهاية س)، يحدده تغير المسافة بينهما، أحياناً بأن تكون سرعة التنقل ثابتة (س = سرعة × الزمن). «والحركة هي النقلة من مكان إلى مكان في زمان ثان، وتكون سريعة أو بطيئة، فالسريعة هي التي يقطع المتحرك بها مسافة طويلة في زمن قصير، والبطيئة هي التي يقطع المتحرك فيها مسافة قصيرة في زمان طويل»²³، والتغير النطقي الحاصل في الحركات العربية هو اختلاف طولي و زمني انطلاقاً من:

مد

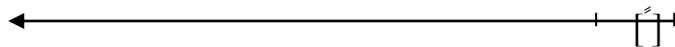
الفتحة [] ← الألف

الضمة [] ← الواو

الكسرة [] ← الياء

ويؤخذ المد في مفهومه العام على أنه إطالة للحركة في محور خطي (فيزيائياً)، أي أنه تنقل صوتي من موقع تكونه إلى موقع انطلاقه (فيزيولوجياً).

مد



الشكل: رسم بياني يوضح من خلاله معنى المد في المحور الأفقي محور الطول

وبإخضاع تنقل النقطة المادية في أدائها لحركة الفتحة مثلاً، إلى حساب كرونومتري *chronométrique*، فإننا نتحصل حتماً على مقدار زمني مطلق لها، لكن هذا يتطلب عزلها عن أي صامت باعتبارها الجسم المادي المعني بالتجريب. وهو ما لم يوظفه اللغويون، حيث «اعتمدت اللغة العربية على عنصر الشكل لتمثيل الأصوات الصائتة القصيرة، مما جعل علماء اللغة العرب القدماء ينظرون إليها على أنها توابع للأصوات الصامتة، وليست مستقلة بذاتها ممتلكة لقدرة التمييز بين دلالات التراكيب اللغوية»²⁴، حيث باشروا دراساتهم الكمية والزمنية للحركات، انطلاقاً من أن الحركة القصيرة هي وحدة كمية مجردة، وما المدود والظواهر الصوتية الأخرى المتولدة عنها، إلا مضاعفات أو أجزاء لهذه الوحدة، لتشكل عندهم «الكميات والأطوال المختلفة مفهومات اعتبارية، فالطويل طويل بالنسبة لما هو أقصر، والقصير قصير منسوباً إلى ما هو أطول»²⁵، وهو ما يدفع بالإبقاء على نسبة تحديد أزمان وكميات المضاعفات

والأجزاء. ويكفي أننا نرجع إلى تحديد ماهية الحركات بوصفها «حروف مد قصيرة. وطريقة الكتابة العربية هي التي أوهمتنا أن بينها وبين حروف المد فرقا نوعيا مع أن الفرق كمي، فالفتحة أخت الألف، والضمة أخت الواو والكسرة أخت الياء»²⁶، لندرك أن تجانسها هو «اتفاق الحركتين في كل الخواص النطقية، فيما عدا خاصة الكمية quantity والفترة الزمنية duration التي يستغرقها نطق كل منها»²⁷ ولا مناص من تناول خاصيتي الكمية والزمن باعتبارهما القريبتان المحدثتان لفارق المد ولقيمته اللسانية.

ولم يكن من اليسير الوقوف على ماهية هاتين الخاصيتين ووظيفتهما التمييزية ضمن أنساق الكلام، فكان «لا بد من انتظار تقدم البحث في مجال علم الأصوات التجريبي وكسر الحاجز المنيع الذي كان يفصل، جورا، علم الأصوات الفونولوجيا، ليتضح أن للزمن تنظيما على مستوى الكم، وعلى مستوى القوة، وعلى مستوى الإبراز»²⁸، ذلك أن المستوى الكمي الذي خُص بالتناول، كان يقصد به كمية المقطع الصوتي كاملا (صائت وصامت)، نتيجة استحالة نطق الحركة أو الصائت بمعزل عن صامته. والزمن الحاصل هو «الذي يستغرقه التلفظ، أي الزمن ذو النظرة الأحادية البعد، ذلك لأنه تصور باعتباره أحيانا زمنية متعاقبة تشغلها الصوامت والمصوتات في تعاقبها»²⁹ وهو زمن كميات التلفظ المتصلة فيما بينها.

وتجدر الإشارة، إلى أن معيار الكم في المقاطع الصوتية أو داخل الصيغ الكلامية لا يكون محديدا كافيا لفوارق الزمن الحاصلة في الحركات، «مدة النطق تنسب إلى الصوت، والكمية تنسب إلى الحرف والمقطع، والمدة والكمية يتفان ويختلفان. فليس من الضروري أن يكون الحرف المشدد، وهو أطول كمية من المفرد، أطول مدة في نطق صوته من الحرف المفرد»³⁰، وهي إشارة بيّنة إلى أن «المقياس الكمي إذا لم يكن كافيا دائما، فهو على الأقل ضروري على الدوام»³¹ باعتباره عنصرا مساعدا على التمييز بين المقطع والآخر. كما أنه في الآن ذاته عنصر ضروري من أجل تنظيم المقابلات الكلامية لتمثالات الدلالة في ذهن المتكلم، وهو منجز يقسمه الوظيفيون إلى مرحلتين (التقطيع المزدوج)، التشكل المونيمي ومن ثمة الفونيمي للبنى المنطوقة. la double articulation.

هوامش الدراسة:

- 1- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، ط3، ص 22، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1979.
- 2- دائرة المعارف الإسلامية، برعاية أحمد الشنتناوي، إبراهيم زكي خورشيد، عبد الحميد بونس، محمد فهمي علام، المجلد 10، ص 374، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 3- تمام حسان، مناه البحث في اللغة، ص: 245، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، سنة 1986، ومن اللغويين من ينكر الزمن الحاضر.. وتسمى "بنظرية حد السكين"
- 4- جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية، ج 1، ص 636
- 5- عبد الرزاق قسوم، مفهوم الزمان في فلسفة أبي الوليد ابن رشد، ص 20، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986.
- 6- ابن سنا، الشفاء، ج 1، «الطبيعيات»، ص 222.
- 7- ابن سنا، الشفاء، ج 1 «الطبيعيات»، ص
- 8- سعيد يقطين، تحليل الخطاب الروائي «الزمن. السرد. التقدير»، ص 61، ط 1، المركز الثقافي العربي، 1989، باختصار عن: Paul Ricoeur : temp et recit. Ed du seuil 1983 T.1 , p 22.

- ⁹ - عبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب، ج 1، ص: 24، ديون المطبوعات الجامعية الجزائرية، عن فاضل مصطفى الساقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل ولوظيفة، ص 229، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
- ¹⁰ - ابن يعيش (أبو البقاء بن يعيش)، شرح المفصل، ج 7، ص 4، تحقيق: إميل بديع يعقوب، مط: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط: 01، 1966م
- ¹¹ - أبو القاسم بن عبد الرحمان الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 86-87، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط3، بيروت، 1979.
- ¹² - إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1995.
- ¹³ - عبد الرحمان أيوب، الكلام إنتاجه وتحليله، ص 215، ط1، مطبوعات الجامعة، جامعة الكويت، 1984.
- ¹⁴ - مكّي درار، المحمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، ص 72، دار الأديب للنشر والتوزيع، السانبا، الجزائر (د.ت).
- ¹⁵ - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، ص 33، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى للطباعة والنشر، د.ت، لبنان (د.ت).
- ¹⁶ - حنون مبارك، مدخل للسانيات سوسير، ص 53، ط1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1987.
- ¹⁷ - ينظر حنون مبارك، نفس المرجع، ص 57.
- ¹⁸ - صلاح يوسف عبد القادر، بين الموسيقى والشعر، ص 17، مجلة الخطاب، جامعة مولود معمري، عدد 1، تيزي وزو، الجزائر، 1996.
- ¹⁹ - بسام بركة، علم الأصوات العام، «أصوات اللغة العربية»، ص 22، باختصار، مركز الإنماء القومي، لبنان (د.ت).
- ²⁰ - ابن سنا، الشفاء، ج1، «الطبيعيات»، ص 636، مراجعة وتصدير الدكتور إبراهيم بيومي مذكور، تحقيق سعيد زايد، مركز تحقيق التراث، باختصار.
- ²¹ - سعد عبد العزيز مصلوح، في النقد اللساني، دراسات ومثاقفات في مسائل الخلاف، ص 127 ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004
- ²² - أبو الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، ج1، ص 120.
- ²³ - رسائل إخوان الصفا وخلاف الوفا، ج3، ص 137، دار بيروت للطباعة والنشر، 1957.
- ²⁴ - عبد القادر عبد الجليل، التنوعات اللغوية، ص 46، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عن الصامت، الأردن، 1997.
- ²⁵ - تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ص 158، مكتبة الأنجلومصرية، مطبعة الرسالة، 1955.
- ²⁶ - محمد مبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 180، ط4، دار الفكر بيروت، 1970.
- ²⁷ - كمال محمد بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الأول، ص 120.
- ²⁸ - مبارك حنون، في الصوارة الزمنية، الوقف في اللسانيات الكلاسيكية، ص 06، ط1، دار الأمان، الرباط، 1424هـ، 2003.
- ²⁹ - نفسه، ص 05.
- ³⁰ - تمام حسن، مناهج البحث في اللغة، ص 158.
- ³¹ - محمد العمري، تحليل الخطاب الشعري، البنية الصوتية في الشعر، ص 63، دار العالمية للكتاب.